الجندر كحافز للانتقال إلى موازنة البرامج والأداء: تجربة النمسا

لمياء المبيّض بساط (*)
ومايا بصيبص(**)

(*) مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - بيروت
(**) منسق برامج مساعد في المعهد

مقدمة

تحوّل التمييز بحق المرأة في عدد من الدول ناهيك عن حرمانها من الحقوق المساوية للرجل في العديد من المجالات، إلى مشكلة حقيقية ومفارقة لافتة في مسارِ دولٍ تقوم أنظمتها السياسية على أساس القيم الإنسانية والعدالة. لهذه الأسباب بات من الضروريِ التدخّل والمبادرة من خلال اعتماد خطة عمل وطنية وبرامج إصلاحية تهدف مجتمعةً إلى تفعيل التوعية والقدرة على التدخّل في ما يتصل بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية وتأكيد حضورها الفاعل في المجتمع.

وانطلاقاً من أنّ الموازنة العامة هي أداة سياسية في أيدي الحكومات تمكّنها من تحقيق تغيير أو تطوير في السياسات المالية منها والاقتصادية والقطاعية [1]، اكتسب موضوع الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي (Gender Budget) حيّزاً مهمّاً من الاهتمام لما يشكّله من رافعة حقيقية لمبادئ التنمية وحقوق الإنسان، وخصوصاً بعد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في العام ١٩٩٥ في بكين، والذي دعا إلى ضمان إدراج المنظور الاجتماعي في السياسات والمشاريع الاقتصادية ذات الصلة بالموازنة العامة.

تظهر الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي، في بعض الأحيان، وكأنّها جزء خرج عن التعاميم والبحوث السائدة في الموازنة. غير أنّها في حقيقة الأمر منهجية متميّزة يمكن اعتمادها لإعداد موازنة ناجحة تؤمّن مخرجات ومشاريع تفسح المجال أمام المرأة لأداء دور فعّال في الحياة الاقتصادية. فالهدف من تحليل النوع الاجتماعي يكمن في تحديد وقياس الفوارق بين الجنسين في إطار تحليل اجتماعي واقتصادي. من هنا، تسعى الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي إلى تكثيف الرّوابط بين الموارد المخصّصة والأهداف المنشودة من خلال التنسيق بين السياسات الموضوعة والبرامج المرجو تنفيذها من جهة، والميزانية المعطاة لها من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع مؤشرات قياس للفاعلية والنّجاعة. بناءً عليه، يعتبر هذا النوع من الموازنات أداة فعّالة لتعزيز المساءلة وتشجيع الحكومات على الالتزام بتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين.

من وجهة نظر عملية، إنّ المقصود من هذا النوع من الموازنات ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد ميزانية منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما الغرض هو دراسة أثر السياسات والبرامج التي تنفّذها الحكومات على المجتمع ككل، نساءً أم رجالاً أم أطفالاً، وقياس أثرها

(١) تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانية، الحسين اهناش، من كتاب المرأة والشباب في التنمية العربية، ٢٠١٠

هذا على تخصيص الموارد وتنفيذ النفقات وإيجاد السبل الكفيلة بتحسينها. لذلك تسعى الحكومات إلى إدراج البعد الاجتماعي في الموازنة، وإلى وضع مؤشرات قياس تساعدها في مسعاها لتحسين توزيع الموارد بما يضمن مساواة كاملة في الفرص لكل مكوّنات المجتمع تنعكس إيجاباً على الثّروة الاقتصادية وتضمن الرّفاه الاجتماعي.

من المعروف أنّ إدراج البعد الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة هي مهمّة اقتصادية تحليلية صعبة خصوصاً وأنّ مسار إعداد الموازنات العامة وتنفيذها مرّ بمراحل عديدة: بدءاً بتلاؤم الموازنة مع الإطار الاقتصادي الكلّي الذي تضعه الدولة، مروراً بتوازن الواردات والنفقات وتنفيذ النفقات وفقاً لشروط محددة والرّقابة على الإنفاق. ويتطلّب إدراج البعد الاجتماعي في كافة هذه المراحل تزامن هذه العملية مع إصلاح الموازنات وبالاتجاه بها أولاً إلى موازنات البرامج والأداء.

> **تسعى الحكومات إلى إدراج البعد الاجتماعي في الموازنة، وإلى وضع مؤشرات قياس تساعدها في مسعاها لتحسين توزيع الموارد بما يضمن مساواة كاملة في الفرص لكل مكوّنات المجتمع تنعكس إيجاباً على الثّروة الاقتصادية وتضمن الرّفاه الاجتماعي**

وفي هذا السياق، عمدت عدة دول إلى توظيف مقاربة النوع الاجتماعي كمدخل لتحديث موازنتها إن كان في مرحلة التخطيط وتحديد الأهداف، أو عند تخصيص الإيرادات والنفقات. كما عمدت دول أخرى إلى تحليل نتائج الموازنات وتقييم سياساتها الاقتصادية والتنموية من خلال الاستعانة بمؤشرات لقياس أثر الإنفاق العام وتحقيق الواردات على الوضع الاقتصادي الاجتماعي لكلّ من الرجل والمرأة.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، سنحاول في هذه الدراسة أن نقدّم نظرة عامة حول أهمية المفاهيم الأساسية لموازنة البرامج والأداء والتي تندرج في إطارها الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي وأن نستعين لهذه الغاية بتجربة النمسا من خلال عرض الإطار العام والأسباب الدافعة لهذه المبادرة إضافة إلى التطرّق إلى أهمّ المشاريع الإصلاحية التي أدخلتها النمسا في الموازنة العامة، مع الإضاءة على أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تُستخدم عالمياً لقياس أثر الموازنة على كلا المرأة والرجل.

موازنة البرامج والأداء: مفهومها، منهجيتها ومؤشراتها

تعرف موازنة البرامج والأداء[٢] بأنها خطّة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطويلة والمتوسطة والقصيرة الآمد، وذلك من خلال وضع استراتيجية توجيهية مبرمجة على عدّة سنوات لها أهداف عامة محدّدة، ومن ثمّ ربط تلك الأهداف ببرامج خاصة يكون بكل إدارة أو وحدة تنظيمية مخرجات محددّة لتنفيذها. تقسمّ هذه البرامج بدورها إلى مشاريع فرعية لكل منها هدف فرعي مرتبط بالهدف الرئيسي. وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن اعتبار هذا النوع من الموازنات قادر على توجيه الإدارات نحو بلوغ النتائج المحددّة وقياس أثرها على المجتمع، من خلال مؤشرات عديدة تستخدم في مراحل التخطيط، ويُعتمد عليها خلال عمليات المتابعة وتقييم الأداء. وأبرز هذه المؤشرات:

> **إنّ المقصود من هذا النوع من الموازنات ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد ميزانية منفصلة للنساء إنّما الغرض هو دراسة أثر السياسات والبرامج التي تنفّذها الحكومات على المجتمع ككل، نساءً أم رجالاً أم أطفالاً**

(٢) محاضرة الأستاذ الدكتور يمن الحماقي، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في كلية التجارة في جامعة عين شمس، حول "موازنة البرامج والأداء كأحد أدوات التخطيط للنوع الاجتماعي"

- **مؤشرات الإنجاز:** وهي مؤشرات كمّية تقيس مدى تحقيق الأهداف العملية للبرنامج (مثلاً: حجم الاعتمادات المخصّصة لمشروعٍ ما مقابل الاعتمادات المصروفة، إلخ...)
- **مؤشرات النتائج:** تُكمّل المعلومات التي تقدّمها مؤشرات الإنجاز فتقوم بقياس أثر النتائج التي حققتها المشاريع على المدى القصير. (مثلاً: الزيادة الملحوظة لالتحاق التلميذات في المرحلة الثانوية في منطقة معيّنة، إلخ...)
- **مؤشرات تقييم الأثر:** تقدّم معلومات حول الأثر النهائي للبرنامج أو المشروع.

ولنتمكّن من تحديد مدى تأثير البرامج على النوع الاجتماعي، يتعيّن استعمال مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتسمح بقياس التغيّرات المباشرة التي تطرأ على وضع الرّجال والنساء في المجتمع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لتطبيق سياسات معيّنة، ومن ثمّ تقييم ما إذا كانت النتائج المرجوّة على المدى الطويل قد تمّ تحقيقها وإلى أي مدى يجب تصويبها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المنهجية بما في ذلك اعتماد المؤشرات المناسبة تتطلّب أوّلاً بناء قواعد بيانات مالية ومحاسبيّة ومعلومات إحصائية شاملة مبوّبة بطريقة تسمح بقياس الأثر، وهذا مدماك الأساس في عملية التّحول إلى موازنات البرامج والأداء لدى أي دولة.

الشكل رقم (١)

المراحل الثلاث للموازنة المراعية للبعد الاجتماعي[٣]

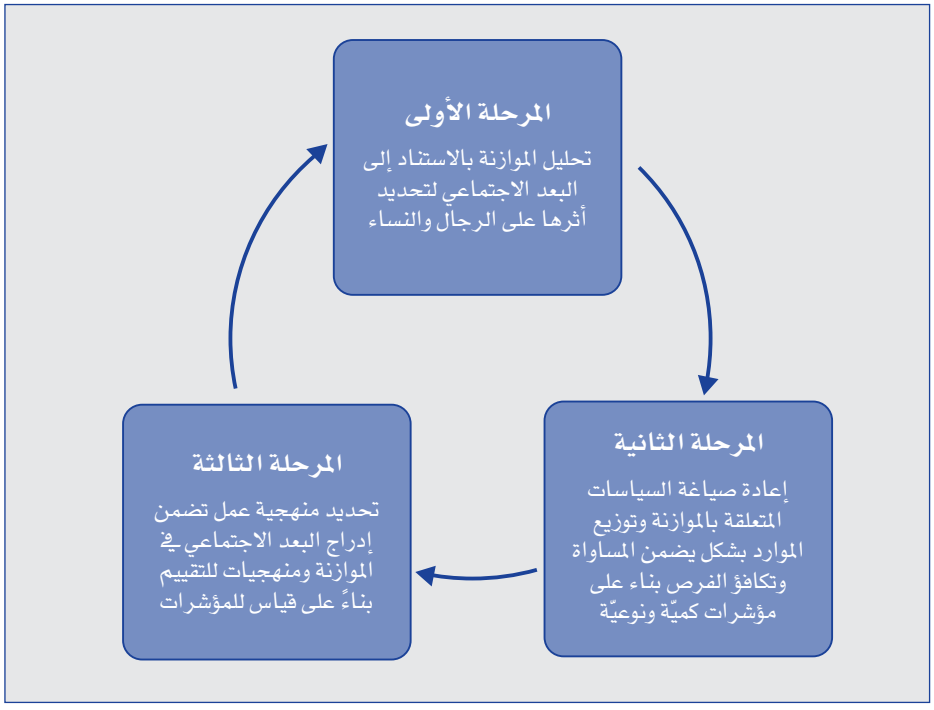

(٣) Gender Budgeting: practical implementation Handbook, Sheila Quinn, Directorate General of Human Rights and Legal Affairs, Council of Europe, April 2009

إصلاح الموازنة العامة في النمسا وإدماج النوع الاجتماعي

منذ عام٢٠٠٠[٤]، أعدّ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات هيّأت الأرض لإدراج وتنفيذ النوع الاجتماعي في كافة الميادين عل المستوى الفدرالي. وتندرج عملية إعداد الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي من ضمن الإصلاحات التي تقوم بها النمسا من أجل تعزيز مبادئ المساواة. فاعتباراً من عام ٢٠٠٦، بدأت كافة الوزارات في النمسا تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في موازناتها وتدرجها في النصوص التشريعية المتعلقة بالاتحاد (Federal Finance Acts). فأصبحت موازنة البرامج هي المنهجية المتّبعة في موازنات الوزارات، كخطوة أولى نحو تعميم تنفيذها على المستوى الفديرالي.

> اعتماد المؤشرات المناسبة تتطلّب أوّلاً بناء قواعد بيانات مالية ومحاسبيّة ومعلومات إحصائية شاملة مبوّبة بطريقة تسمح بقياس الأثر، وهذا مدماك الأساس في عملية التّحول إلى موازنات البرامج والأداء لدى أي دولة

ورغبةً في تعزيز المرأة وتمكينها من تقلّد المناصب والوظائف القيادية وتفعيل دورها في المجتمع، أدى المجتمع المدني دوراً مهماً في نشر مفاهيم الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي وانعكاساتها على السياسات المالية والاقتصادية.

وبالرغم من الدور التي لعبته الوزارة المسؤولة عن قضايا المساواة في النمسا، فالتّجربة في هذا المجال تشير إلى أنّ هذه النقلة النّوعية ما كانت لتتحقق لولا التزام وزارة المالية ودعمها عملية التّحول وبالتالي كان لوزارة المالية النمساوية الدور الأبرز والمسؤولية الأشمل في إدارة هذه المبادرة ووضع الخطوط العريضة لها وصياغة مشروع القانون الذي أدّى في عام ٢٠٠٩ إلى إرساء مادة قانونية دستورية[٥] تنصّ على احترام البعد الاجتماعي في الموازنة. هذه المادة منحت مفهوم البعد الاجتماعي استدامة وقوّة ميّز التجربة النمساوية وسمح لها بالتّطور بشكل سريع.

اعتبرت النمسا أن الخطوة الأولى نحو إدماج البعد الاجتماعي في الموازنة تبدأ بتغيير وتطوير كلتا الهيكلية والإجراءات التنظيمية في الإدارة المالية وإجراء التعديلات القانونية اللازمة لمواكبة هذه المبادرة.

> أدى المجتمع المدني دوراً مهماً في نشر مفاهيم الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي وانعكاساتها على السياسات المالية والاقتصادية

من هنا، نصّت القوانين بشكل واضح على ضرورة احترام مبدأ المساواة بين الرجال والنساء على جميع المستويات. ونصّت التعديلات التي طرأت على المواد القانونية في عام ٢٠٠٨ على ضرورة التزام الحكومة بإدماج البعد الاجتماعي في إدارة الموازنة إن كان على المستوى الفديرالي، أو على مستوى الاتحادات والسلطات المحلية[٦].

على سبيل المثال، أجرت منطقة "النمسا العليا" دراسة تحليلية معمّقة لإدراج الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي في عملية التخطيط وللتّحقق ما إذا كانت النفقات في قطاعات معيّنة تراعي مفهوم المساواة بين الجنسين وذلك استناداً إلى المعايير التالية:

(٤) Guidance gender budgeting in public administration, Federal Chancellery – Federal Minister for Women and Civil Service, Regina Frey and Manfred Kohnen, 2012

(٥) المادة ١٣ الفقرة ٣، والمادة ٥١ الفقرة ٨ من الدستور النمساوي حول إدارة الموازنة

(٦) Dr. Elfriede Fritz, Head of the trade policy instruments unit at the Austrian Ministry of Finance, "Experience with Gender Budgeting from Austria", published in Gender Budgeting and Democratic Governance: Experience from Africa and Europe, December 2010

- ما هو أثر التدفقات المالية في قطاع معيّن (الإيرادات والنفقات) على النساء والرجال؟ وهل يختلف أثرها بين الجنسين؟
- هل كان للتغييرات في المخصصات المالية داخل الموازنة أثر على الفرص والخيارات المتاحة للجنسين؟
- إلى أي مدى تعتبر المعلومات المتوفّرة والإحصاءات كافية ومبرّرة اقتصادياً؟

وشملت هذه الدراسة قطاعات التربية، الصحة والرياضة. سوف نعرض بعض النتائج التي استخلصت في مجال الصحة. في المنهجية، حددت الدراسة أهدافاً عامة لتحقيق المساواة في الاستفادة من الخدمات الصحية، ومن ثمّ تمّ ربطها بأهداف تفصيلية خاصة بكل قطاع، و تمحورت الأهداف المرجو تحقيقها في مجال الصحة حول:

- توفير خدمات صحية للنساء والرجال،
- الاستفادة من الخدمات الصحية بشكل متساوٍ وبحسب الاحتياجات الفردية للنساء والرجال.

> **كان لوزارة المالية النمساوية الدور الأبرز في إدارة هذه المبادرة ووضع الخطوط العريضة لها وصياغة مشروع القانون الذي أدّى في عام ٢٠٠٩ إلى إرساء مادة قانونية دستورية ... منحت مفهوم البعد الاجتماعي استدامة وقوّة ميّزا التجربة النمساوية وسمح لها بالتّطور بشكل سريع**

ومن خلال تحديد هذه الأهداف وربطها بمؤشرات قياس، تبيّن النتائج الأولية أنّ ٥٥,٦٪ من النفقات الصحية المخصّصة في موازنة "النمسا العليا" لعام ٢٠٠٣ استهدفت النساء مقابل ٤٤,٤٪ للرجال. وهذا يبيّن أنّ "النمسا العليا" تخصِّص نسبة عالية من النفقات الصحية للنساء. يشتمل الجدول أدناه على تحليل أولي للأرقام الخاصة بالإنفاق الصحي بحسب الجنس[٧].

الجدول رقم (١)

الإنفاق الصحي بحسب الجنس

	حدة القياس أو القاعدة	مجمل النفقات	متوسط النفقات	نسبة المخصصات (٪)		قيمة المخصصات (١٠٠٠ يورو)	
				رجال	نساء	رجال	نساء
استشفاء	أيام مرضية	٣٨٢٠٥٩,٤	١٥٣,١٦	٤٤,٤	٥٥,٦	١٦٩٦٣٤,٤	٢١٢٤٢٥
بدل نقل المرضى	عدد المرضى	١٠١٩٥	٢٤,٠٦	٤٦,١	٥٣,٩	٤٦٩٩,٩	٥٤٩٥,١
الدعم المخصّص للطفل والمرأة	المطالبون	١٧٥٢,٩	١٨٥	٥	٩٥	٨٧,٦	١٦٦٥,٢
طلب معالجة طبية	مجمل السكان	١٥٠٩,٧	١,٠٩	٤٨,٩	٥١,١	٧٣٨,٢	٧٧١,٥
تلقيح	تلقيح	١٣٥٧,١	٨	٥١,٣	٤٨,٧	٦٩٦,٢	٦٦٠,٩

(٧) Margit Schratzenstaller, senior economist at the Austrian Institute of Economic Research, Vienna, "Gender Budgeting in Austria", 2008

	حدة القياس أو القاعدة	مجمل النفقات	متوسط النفقات	نسبة المخصصات (٪)		قيمة المخصصات (١٠٠٠ يورو)	
				رجال	نساء	رجال	نساء
مكافحة تعاطي الكحول والمخدّرات	سكان من عمر ٠ إلى ١٥	١٠٩٠,٨	٦٣٤,٩	٨٠	٢٠	٨٧٢,٦	٢١٨,٢
خدمات استشفاء للمدارس	الأشخاص الحاضرون في مراكز التأهيل	٥٩٣,٥	٣,٧٤	٥١,٢	٤٨,٨	٣٠٣,٩	٢٨٩,٦
خدمات استشارية للنساء والأطفال	السكان من عمر ٦ إلى ١٤	١٨٨,٩	١٤	٥١,١	٤٨,٩	٩٦,٥	٩٢,٤
شبكة "البلديات"	مجمل السكان	١٧٥	٠,١٣	٤٨,٩	٥١,١	٨٥,٦	٨٩,٤
المجموع			٣٩٨٩٢٢,٢	٤٤,٤	٥٥,٦	١٧٧٢١٤,٩	٢٢١٧٠٧,٣

مرجع: حصيلة الموازنة ٢٠٠٣، WIFO calculations

بعد أن وضعت القاعدة القانونية التي تسمح بإدراج البعد الاجتماعي في الموازنات والمعاملات التطبيقية، احتاجت العملية التنفيذيّة وآلية تعميم هذه المبادرة على كافة الإدارات والمستويات إلى إرادات القياديين والى توجّهات ومواكبة خاصة، وكذلك احتاجت من جانب الكادر التنفيذي إلى فهم معمّق لأهمية الموضوع وإلى تدريب على تقنياته ناهيك عن تعاون مختلف المعنيين والخبراء في هذا المجال. وقد أعلنت الوزارات المعنية بأنّ النظام الجديد المتعلّق بموازنة البرامج والأداء والذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي ومبدأ المساواة بين الجنسين داخل الموازنة أصبح جاهزاً للعمل به ابتداءً من عام ٢٠١٣.

> إعادة النظر في العبء الضريبي وأثره على النساء والرجال لصالح المزيد من المساواة والشفافية

تقنياً، ارتكزت المبادرة على تحليل أثر الواردات والنفقات على المجتمع وخاصة على الرجال والنساء واستناداً إلى هذه النتائج جرت إعادة هيكلة الموازنة بشكل يعزّز المساواة بين الجنسين.

فمن ناحية النفقات، حاولت النمسا تحليل المخرجات أي تحليل النتائج المباشرة لأي عملية تتعلق بإنفاق عام وتحليل أثرها البعيد وغير المباشر على المساواة الاجتماعية[٨]. فأشارت الدراسات مثلاً في النّمسا إلى أنّ إعادة النظر في عملية التوزيع وتخصيص مساعدات ونفقات أكثر لصالح النساء (مساعدات صحية للأطفال وتربوية للنساء العاملات) يمكن أن تقلّص الفجوة في الأجور بين الجنسين، وأفضل مثال على ذلك هو القطاع التربوي، حيث تشكّل النساء نسبة مهمّة من اليد العاملة (٧٥٪)[٩] وحيث تتبوّءن مراكز قيادية في المدارس.

(٨) Dr. Elfriede Fritz, Head of the trade policy instruments unit at the Austrian Ministry of Finance, "Experience with Gender Budgeting from Austria", published in Gender Budgeting and Democratic Governance:Experience from Africa and Europe, December 2010.

(٩) Margit Schratzenstaller, senior economist at the Austrian Institute of Economic Research,Vienna, "Gender Budgeting in Austria", 2008.

ومن ناحية ثانية، وبالرغم من أنّ العمل التطبيقي لتحليل الواردات في معظم البلدان بقي أمراً معقّداً لعدة أسباب: صعوبة المنهجية، ونقص في قاعدة المعلومات وكون تحليل واردات الحكومة وقياس أثرها على الفجوة بين الجنسين عملية دقيقة وشديدة الحساسية السياسية. اهتمّت النمسا بالشقّ المتعلّق بالواردات، حيث أنّ الضرائب تشكّل النّسبة الأكبر من وارداتها، ولها أثر توزيعي وتنظيمي على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وعمدت السلطات النمساوية إلى إعادة النظر بالبعد الاجتماعي للضرائب وخصوصاً الضريبة على الرواتب والأجور والضرائب على الأرباح. وتبيّن أنّه بالرغم من أن القوانين تنصّ على المساواة بين الجنسين، هناك عملياً فجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وكانت هذه المعطيات مفيدة جدّاً، إذ سمحت للسلطات بإعادة النظر في العبء الضريبي وأثره على النساء والرجال لصالح المزيد من المساواة والشفافية.

تجربة المملكة المغربية[١٠]

في إطار إصلاح الموازنة، عملت السلطات المغربية وخاصة وزارة الاقتصاد والمالية على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند إعداد وتخطيط السياسات العامة منذ عام ٢٠٠٢ بهدف إرساء وتقوية مبادئ المساواة. اعتمدت هذه التجربة على مؤشرات النجاعة التي تراعي النوع الاجتماعي من خلال مقاربة تدريجية وعملية مكّنت من وضع تصنيف جديد للمستفيدين من النفقات العامة. وتمّت مواكبة القطاعات الوزارية المستهدفة والتدريب وإشعار البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية.

ومنذ عام ٢٠٠٦ وعلى أثر التشاور بين مختلف الشركاء والمعنيين في الحكومة والمجتمع المدني، تمكّن المغرب من وضع الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين. تتمحور هذه الاستراتيجية حول خمسة مستويات تتشعب منها مجالات متعددة: الحقوق المدنية والتمثيلية، المشاركة في صنع القرار، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتصرفات الاجتماعية والفردية، المؤسسات والسياسات العامة. وحقق المغرب انجازات مهمة ونتائج ايجابية: فعلى سبيل المثال، أصبحت بعض الجمعيات النسائية رائدة في القيام بمبادرات موازنة النوع الاجتماعي، وأدخل المغرب النوع الاجتماعي في نظام المعلومات كعنصر أساسي لإعداد ومتابعة السياسات التي تستهدف المساواة بين الجنسين.

بعض العوامل الأساسية للمنهجية[١١]

لا توجد منهجية موحّدة قائمة بحدّ ذاتها لقيام الموازنة المراعية للبعد الاجتماعي حتى ولو توفّر الظرف الملائم ونضج القرار السياسي، فالنّهج التحليلي والمنهجي والأدوات والوسائل المطبّقة في هذا النوع من الموازنات تعتمد على عوامل عدّة منها:

(١٠) تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانية، الحسين اهناش، من كتاب المرأة والشباب في التنمية العربية، ٢٠١٠

(١١) Margit Schratzenstaller, senior economist at the Austrian Institute of Economic Research,Vienna, “Gender Budgeting in Austria”, 2008

- حجم الموازنة في طور الدراسة (الإيرادات والنفقات)،
- البنود الواجب تحليلها في الموازنة، فبعض البنود لا تعنيها إشكالية النوع والبعض الآخر يقتضي دراسته بتمعّن،
- الأفق الزمني (تحليل خلال فترة معينة من السنة أو تغييرات طويلة الأمد)،
- الجوانب الاجتماعية ذات الأولوية،
- الإشكالية الفعلية المطلوب منها أن توجّه العمل التحليلي للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي وهي بالإجمال مختلفة بحسب البلدات ويقتضي تحديدها مرحلة بحث وتشاور في أولويات السياسات العامة على قاعدة المشاركة المواطنيّة الواسعة.

خاتمة

إنّ إدراج البعد الاجتماعي في السياسات العامة المالية والاجتماعية بشكل عام، وفي إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل خاص، يتطلب التزاماً حكوميّاً ووعياً لدى صانعي القرار نظراً لأهمية المساواة الاجتماعية وأثرها على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وإدراكاً لدورها الأساسي كأداة لتعزيز فعالية وكفاءة الخدمة العامة. كما يتطلّب توفّر قاعدة قانونية تحمي عملية تطبيق البعد الاجتماعي في القطاع العام. ويمكن أن يكون ذلك على شكل قوانين أو مواد دستورية، ويتطلّب ذلك من دون شكّ قواعد معلومات ومقاربات تدريجية تمكّن المعنيين من فهم واستيعاب النواحي التقنية لهذه العملية. ومن المهمّ أن يُنظر إلى هذا المفهوم على أنّه جزء من عملية أكبر تسعى لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ولتوفير كامل الحقوق المدنيّة للمواطنين. ويبقى التقدّم في تحقيقه رهناً بالتّوجهات السياسية العامة للدولة وبتعهّدات الحكومة. من هنا ينبغي على الإدارات المعنية ضرورة مواصلة الجهود والإصلاحات من خلال الاستعانة بتجارب ناجحة ورائدة وتبادل الخبرات مع الدّول التي سبقتنا في هذا المجال.